

قياس و تحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991- 2014)

م.م. حسين علي كيطان جامعة واسط/ كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص :

يعد التحكم بعرض النقود بهدف السيطرة على التضخم المرتفع ، وكذلك المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية من اهم ادوات السياسة النقدية للحكومات على اختلاف انظمتها . يهدف البحث بيان مدى تأثير كل من صافي العملة في التداول وعرض النقود بالمعنى الضيق وعرض النقود بالمعنى الواسع على المستوى العام للأسعار (التضخم) وسعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد العراقي ، واعتمد البحث المنهج الوصفي النظري والتحليلي والمنهج القياسي الكمي باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS ، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها ان عرض النقود (M_0 , M_1 , M_2) له تأثير طردي على الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعلى سعر الصرف الأجنبي ، وجاءت نتائج التحليل مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية ، وان صافي العملة في التداول كان تأثيره اعلى من عرض النقود بالمعنى الضيق والواسع على الرقم القياسي لأسعار المستهلك وعلى سعر الصرف الأجنبي ، كما ان مكونات عرض النقود كان تأثيرها على التضخم اعلى من تأثيرها على سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي . ويعاني الاقتصاد العراقي من عدم نمو الوعي المصرفي وتطور الخدمات المصرفية بشكل جيد ومؤشر ذلك ارتفاع العملة في التداول وانخفاض الودائع الجارية مما اضعف دور السياسة النقدية للتخفيف من معدلات التضخم المرتفعة والتدهور في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي .

Abstract :

The control of money supply to dominate on the high inflation, also keeping stability of domestic currency exchange rate against foreign currencies, are both the most important monetary political means for various governments' systems. The research aims to show effect of net currency in exchanging and money supply in the narrow meaning and money supply in the broad meaning on the prices level of (inflation), and the foreign exchange rate in Iraqi economics. The research depends on the descriptive, theoretical, and analytical approach and the quantitative standard approach by using statistic program (SPSS). The most important conclusions that the research has reached that money supply (M_0 , M_1 , M_2) have extrusive effect on a record of consumer prices and the foreign exchange rate, and the analysis results have been corresponded with the economic theory, whereas the net currency in exchanging it's high more than money supply in the narrow and broad meaning on a record of consumer prices and foreign exchange rate, also effect of money supply components on the inflation was high more than its effect on ID exchange rate against USD. Iraqi economics suffers underdevelopment of banking awareness and services which it's indicate rising currency in exchanging and reduction of checkable deposits that's led to weakened role of monetary policy to reduce high inflation rate and slump of ID exchange rate against USD.

المقدمة

تعد السياسة النقدية احدى السياسات الاقتصادية واداة هامة يمكن ان تؤثر بقوة في مسار الاقتصاد الحقيقي اذا ما تمت ادارتها بنجاح ، ويعد التحكم بعرض النقود من اجل السيطرة على التضخم المرتفع الذي يعيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وكذلك المحافظة على استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية الذي يعد اداة تربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من اهم وسائل السياسة النقدية للحكومات على اختلاف انظمتها .

ان السياسة النقدية في العراق قبل عام 2003 لم تشهد تحسنا كبيرا في دورها للتأثير على المتغيرات الاقتصادية المهمة ، بسبب حرب الخليج الاولى والثانية والعقوبات الاقتصادية التي اضعفت دورها واسهمت في خلق اختلالات هيكلية ومشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة ومؤثرة في النشاط الاقتصادي اذ ادت الى تدمير البنى التحتية وتوقف شبه تام للمؤسسات الانتاجية ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة وتزايد عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وارتفاع المديونية الخارجية ، واستنزاف الموارد الطبيعية والبشرية كل هذا ادى الى تأخير عملية التنمية الاقتصادية والبشرية لعدة عقود ، فضلاً عن الطبيعة الربعية للاقتصاد العراقي وبشكل خاص من خلال الانتاج النفطي والايرادات النفطية التي جعلت عرض النقود ونموه مرتبطين تلقائياً بالمركز المالي للحكومة وبسياساتها الانفاقية لكون السياسة النقدية مسايرة للسياسة المالية التوسعية فأصبحت تضخمية تماماً نتيجة طبع النقود بكميات كبيرة ، مما سبب ضرراً كبيراً بالسياسة النقدية واصبحت السياسة المالية تعتمد التمويل بالعجز من خلال الاصدار النقدي الجديد . وفي ظل هذه الظروف المتأزمة اصبحت عملية السيطرة على السيولة المحلية ومواجهة التضخم والدفاع عن سعر صرف مستقر للدينار العراقي واحداث التأثير الايجابي في مستوى الائتمان واتجاهاته بالشكل الذي ينشط من عملية نمو الناتج المحلي الاجمالي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من الامور المستعصية في استمرار عمل السياسة النقدية ومما ساعد ذلك غياب سوق نقدية ومالية عالية المرونة متعددة الادوات لذلك ادت حالة التدهور في السياسة النقدية الى الاخلال بعناصر التوازن في الاقتصاد الكلي .

اما بعد عام 2003 فصدر قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 مانحاً البنك المركزي درجة عالية من الاستقلالية ، اذ شهدت السياسة النقدية استقلالا في عملها ومنحها القدرة على التحكم بأدواتها بما يحقق اهدافها كتحقيق الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار والحفاظ على نظام مالي ثابت يعزز النمو والاستقرار الاقتصادي .

اهمية البحث

تتبع اهمية البحث من اهمية موضوع عرض النقود والتضخم وسعر الصرف لكونها متغيرات مهمة في الاقتصاد ، اذ يعتبر عرض النقود من متغيرات السياسة النقدية المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية الاساسية ، ومنها بيان تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الاجنبي في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث

تعرض الاقتصاد العراقي بعد حرب الخليج الاولى والثانية وبعد فرض العقوبات الاقتصادية الى ازمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية نتجت عنها اختلالات هيكلية وانخفاض الاداء الاقتصادي ، واستمر هذا الانخفاض حتى بعد التغيير السياسي ولحد الان ، ومن هذه المشاكل زيادة الكتلة النقدية نتيجة الاصدار النقدي الجديد الذي انعكس في ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي وانعكاس ذلك في تدهور القوة الشرائية للدينار العراقي ، لذا تكمن مشكلة البحث في معرفة نوع ودرجة التأثير الذي تتركه مكونات عرض النقود في المستوى العام للأسعار وسعر الصرف الاجنبي .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان مكونات عرض النقود (M_2, M_1, M_0) تؤثر في المستوى العام للأسعار (التضخم) وسعر الصرف الاجنبي تأثيراً طردياً .

أهداف البحث

يهدف البحث الى :-

1. التعرف على مفاهيم كل من (عرض النقود ، والتضخم ، وسعر الصرف)
2. توضيح العلاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار (التضخم) .
3. توضيح العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف الاجنبي .
4. القاء الضوء على تطور عرض النقود ومعدلات التضخم وسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث .
5. قياس وتحليل مدى تأثير كل من صافي العملة في التداول وعرض النقود بالمعنى الضيق وعرض النقود بالمعنى الواسع على المستوى العام للأسعار (التضخم) وسعر الصرف الاجنبي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث .

منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي النظري والتحليلي والمنهج القياسي الكمي .

حدود البحث

- اولا : الحدود المكانية :- الاقتصاد العراقي .
- ثانيا : الحدود الزمانية :- المدة (1991-2014) .

هيكلية البحث

من اجل اثبات فرضية البحث والوصول الى اهدافه فقد تم تقسيمه الى المباحث الاتية :-
المبحث الاول :- الاطار النظري لعرض النقود والتضخم وسعر الصرف
المبحث الثاني :- تطور عرض النقود و التضخم وسعر الصرف في الاقتصاد العراقي
المبحث الثالث :- قياس وتحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الاجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2014) .

المبحث الأول : الاطار النظري لعرض النقود والتضخم وسعر الصرف

اولاً: الاطار النظري لعرض النقود

1- تعريف عرض النقود

قد يبدو تحديد عرض النقود بصورة واضحة أمراً صعب المنال ، إذ يدور بين الاقتصاديين جدل نظري واسع حول إعطاء تعريف واضح ومحدد لعرض النقود ، ولطريقة احتسابه خلال مدة معينة ، ويتمحور الخلاف حول سؤال أساسي عن أي العناصر التي تؤلف هيكل عرض النقود ، إن هذا الخلاف قد تعمق بدرجة كبيرة حتى بات من الصعوبة بمكان إدراك جوهر القضية الأساسية من دون

مراجعة هذا الجدول ، ومتابعة جوانب المفهوم ، عرض النقود ، والتعريفات المختلفة له ، مع إلقاء الضوء على المسائل المرتبطة به . (الفتلاوي والزبيدي، 2008: 204)

على الرغم من الخلاف حول اعطاء تعريف محدد لعرض النقود الا انه يمكن تعريفه بأنه كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتواجدة في حوزة الأشخاص (المجتمع) والجهاز المصرفي خلال مدة زمنية معينة . (الدليمي ، 1990 : 106).

2. مكونات عرض النقود:

هناك العديد من مكونات عرض النقود تستخدم كنقود لكنها تتفاوت من حيث درجة السيولة التي تتمتع بها، وتعتمد وفرة هذه المكونات في اقتصاد ما على مستوى التطور الذي بلغه النظام المالي والمصرفي فيه ويمكن التمييز بين بعض هياكل عرض النقود على النحو الآتي:-

(الفتلاوي والزبيدي ، 2008: 204)

أ- القاعدة أو الأساس النقدي (M0) :

تعرف القاعدة النقدية بأنها مجموع العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي مضافا إليها ايداعات البنوك لدى البنك المركزي التي تمثل الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي ، وبهذا فهي تشمل الاحتياطي القانوني والاحتياطيات الإضافية .

ب - عرض النقود بالمعنى الضيق (M1) :

وهي مجموع وسائل الدفع التي تكون بحوزة الوحدات الاقتصادية في لحظة زمنية معينة . وبذلك فهي تشمل العملة المتداولة مضافا إليها الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى المصارف التجارية ، وتستبعد من ذلك الارصدة التي تحتفظ بها الوحدات المصرفية النقدية داخل خزائنها وما تودعه المصارف التجارية من ودائع لدى السلطة النقدية المركزية وكذلك تستبعد الودائع الحكومية .

ت - عرض النقود بالمعنى الواسع (M2) :

ويسمى أيضاً السيولة المحلية او الداخلية ويشمل مكونات (M1) اضافة الى الودائع الزمنية (الأجلة) وودائع التوفير لدى المصارف التجارية .

وهناك جملة من الأسباب التي استدعت التوسع في مفهوم عرض النقود اهمها : تطور الهيكل المالي للاقتصادات المتقدمة مما استدعى توافر طائفة متنوعة من الموجودات المالية القابلة للتحويل الى وسائل دفع بسهولة وبكلفة منخفضة والتي يمكنها ان تحاكي وظيفة النقود كمخزن للقيمة ، كما ان حسابات الودائع الاجلة والتوفيرية تتيح للوحدات الاقتصادية فرصة الحصول على الدخل في صورة فائدة ، وبذا يوفر سعر الفائدة الية فعالة لتراكم الموجودات المالية لدى الافراد فيعتمد عرض النقود (M2) على عاملين هما:

(1) - قدرة الجهاز المصرفي على اصدار العملة وخلق الودائع المرهونة بزيادة القدرات الانتاجية والتصديرية للاقتصاد القومي .

(2) - الاختيار الذي تقوم به الوحدات الاقتصادية بين الإنفاق والادخار .

ث - عرض النقود بالمعنى الأوسع (M3) :-

ويعرف على اساس انه السيولة المحلية (M2) مضافا إليها الادخارات خارج المصارف التجارية (مؤسسات الادخار، بنوك الادخارات المشتركة ، جمعيات الاقراض والادخار وصناديق الادخار) والسبب الرئيس الذي يكمن وراء تعريف عرض النقود بالمعنى الأوسع هو تطور النظام المالي للاقتصادات المتقدمة وما نجم عنه من ازدياد عدد المؤسسات المالية الوسيطة واتساع نطاق الخدمات المالية والمصرفية المتخصصة الامر الذي هيا مكانية انتاج وتسويق اشكال جديدة للسيولة ، وبذا فان هذه المؤسسات صارت قادرة على خلق السيولة التي تتمتع بصفة المعقل المؤقت والوسائل للقيم وتشبع حاجات الطوارئ للوحدات الاقتصادية .

ج - السيولة العامة للاقتصاد :-

يشمل عرض النقود بمعناه الواسع زائدا بقية الاصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات الممثلة لقروض سواء اصدرتها الحكومة ام المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والمصارف العقارية والودائع الحكومية وسندات الادخار والاوراق التجارية .

تعكس مكونات عرض النقد صورة حقيقية عن مدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي لدى الجمهور وعن درجة التطور الذي بلغته الاسواق المالية والنقدية وتعبر عن درجة التنقيد (نسبة عرض النقد الى الدخل القومي في بلد معين وفي مرحلة زمنية معينة). (الدليمي، 1990، 631)

3. محددات عرض النقود

تشير مجموعة آراء الباحثين الاقتصاديين الى ان محددات عرض النقود في الاقتصاد تنحصر بالاتي :

أ - البنك المركزي :- يعمل كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقود في الاقتصاد اذ يقوم بالتأثير على حجم النقود من خلال جانبين :

(1) - الحد من قدرة المصارف التجارية على اقراض الاموال .

(2) - تأثير النقود المصدرة على القاعدة النقدية ومن ثم على حجم النقود في الاقتصاد .

ب - مدى تقدم الوعي الادخاري وتزايد الوعي المصرفي وشيوع العادات المصرفية بين الأفراد ، إذ تزداد الأهمية النسبية للودائع الجارية من أجمالي مكونات عرض النقود بزيادة الوعي المصرفي وتقدم عادات الافراد المصرفية ، فكلما كان الوعي الادخاري متقدما لدى الافراد زادت الأهمية النسبية للودائع الثابتة من اجمالي مكونات عرض النقود، وهذا ما يزيد الارصدة القابلة للإقراض التي تؤدي الى زيادة قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان ومن ثم زيادة عرض النقود.

ت - المصارف التجارية :

يمكن أن تؤثر المصارف التجارية على عرض النقود من خلال سياستها الائتمانية التي تتأثر بمجموعة من العوامل (كحجم الاحتياطيات النقدية والتوقعات المستقبلية ، وتجدر الإشارة الى ان استخدام البنك المركزي سياسة الاحتياطي الالزامي تؤثر على عرض النقود من خلال المضاعف النقدي .

ويشير هذا المضاعف الى ان كل وحدة نقد واحدة يتم ايداعها تؤدي الى زيادة عرض النقود بمقدار قيمة المضاعف البسيط والعكس صحيح اذ ان كل وحدة نقد يتم سحبها بواسطة الافراد في المجتمع تعمل على تخفيض عرض النقود بمقدار قيمة المضاعف. (بوخاري ، 2010 : 85)

ثانياً: الاطار النظري للتضخم

1. تعريف التضخم

يعد التضخم بمعدلاته غير الطبيعية احد ابرز الظواهر الاقتصادية غير المرغوبة التي تعاني منها اغلب اقتصاديات دول العالم ، لما لهذه الظاهرة من تأثير على مجمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فضلا عن تماسها مع حياة الفرد اليومية .

ان هناك وجهات نظر متعددة حول مفهوم التضخم، أذ لا يوجد مفهوماً جامعاً في الأدب الاقتصادي للتضخم، وذلك لان نظريات التضخم كانت قد مرت بتطورات عديدة نتيجة تطور مراحل الفكر الاقتصادي، لذلك فقد عرف التضخم بطرق مختلفة تبعاً لاختلاف نظرياته وتعددتها .

(الدليمي، 1990: 631)

إذ يعرف التضخم بأنه الارتفاع بالأسعار إلا أن هذا التعريف يكتنفه بعض الغموض لأن السؤال الذي يدور في هذا الصدد هو مدى سرعة الارتفاع في مستوى الأسعار التي يجب أن تكون لتمييز التضخم، فأذا لم يتم وصف وتحديد أي ارتفاع في مستوى الأسعار نصبح مجبرين للاعتراف بإمكانية الارتفاع غير التضخمي في مستوى الأسعار وبالتالي فإن المشكلة تكمن في تحديد كم يجب أن يكون الارتفاع في الأسعار لكي يعد تضخماً . (Shapiro، 1982: 488)

ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المتزايد في أسعار السلع الاستهلاكية ، ويعد هذا التعريف من أبسط أنواع التعريفات للتضخم إذ توجد تعريفات أخرى ولكن هذا التعريف يعد أكثر وضوحاً من وجهة نظر المستهلك . (الامين ، 1982 : 192)
ويمكن تعريف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة وإنما أسعار السلع عموماً . (الوادي وآخرون ، 2010 : 310)

2- أنواع التضخم

تتمثل قيمة النقود بكمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من خلال مبادلتها بالنقد وبالتالي فهي تمثل القوة الشرائية لوحدة النقد . (السيد علي، 1984: 77) .

والعلاقة المهمة في هذا الصدد هي أن القوة الشرائية للنقود إنما تتناسب عكسياً مع أسعار السلع والخدمات وبالتالي فإننا نستطيع أن نتخذ من أسعار السلع والخدمات مقياساً للتغير في القوة الشرائية للنقود وتجدر الإشارة إلى أن أسعار السلع والخدمات وأن كانت تتخذ نفس الاتجاه صعوداً أو هبوطاً إلا أن هذا الارتفاع والانخفاض لا يكون بنفس النسبة كما قد تتخذ بعض أسعار السلع اتجاهات متباينة ومن ثم لا بد وأن يتم التحدث عن المستوى العام للأسعار والذي يمثل متوسط أسعار السلع . (خليل ، 1986 : 658)

أ- التضخم الأصيل أو الصحيح :

يظهر هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي أكثر ارتفاعاً من العرض الكلي أي ارتفاع في الطلب لا يقابله زيادة مماثلة في العرض من السلع والخدمات مما يترتب عليه ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار .

ب - التضخم الزاحف :

يتمثل هذا النوع من التضخم بارتفاع بطيء وليس حاد في المستوى العام للأسعار حتى في الحالات التي تكون فيها زيادة معتدلة في الطلب .

ت - التضخم المكبوت :

وهو يمثل الحالة التي لا ترتفع فيها الأسعار بسبب التدخل الحكومي المباشر وأتباع سياسات التقنين ونظام البطاقات للحد من الأنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار . (الفتلاوي و الزبيدي ، 2008: 273)

ث - التضخم الجامح أو المفرط :

وهو الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بسرعة فائقة وبمعدلات مرتفعة جداً، وتزداد سرعة تداول النقود وتفقد النقود إحدى أهم وظائفها ألا وهي مستودع للقيمة ، وهنا يفقد الأفراد الثقة بالعملة المحلية بحيث يسعون إلى التخلص منها، ويفضلون شراء الأراضي والعقارات والسلع المعمرة (السلع والموجودات الثابتة) بدلاً من الاحتفاظ بالنقود ، وهذا النوع يعد من أخطر أنواع التضخم ويحدث كحالة استثنائية خلال الأزمات والحروب والكوارث وخير مثال على هذا النوع من التضخم هو ما حدث في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى خلال المدة الممتدة (1921-1923) عندما لجأت الحكومة

الألمانية إلى زيادة عرض النقد عن طريق الإفراط في الإصدار النقدي، ولهذا فإن التضخم الجامح الألماني يؤكد على أن التضخم ظاهرة نقدية. (ناقة، 2001 : 156)

بشكل عام تحدث ظاهرة التضخم نتيجة عدم التوافق بين نمو أو حجم السيولة النقدية التي يمتلكها الأفراد وبين نمو أو وفرة السلع والخدمات المتاحة في السوق. ومن ثم فإن ضغط الطلب لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ويحدث التضخم أيضاً عندما ترتفع الأجور مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وفي ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة خلل هيكلي في البنيان الاقتصادي للبلد أو عدم كفاية المواد الأولية أو عدم إمكانية اللجوء إلى الاستيراد لوجود نقص كبير في العملات الأجنبية ، تؤدي جميع العوامل السابقة إلى ظهور ضغوط تضخمية متمثلة بارتفاعات محسوسة في المستوى العام للأسعار.

3. العلاقة بين عرض النقود والتضخم :

أوضحت نظرية كمية النقود الكلاسيكية أن هناك علاقة طردية مباشرة بين كمية النقود المعروضة باعتبارها متغيراً مستقلاً والمستوى العام للأسعار باعتباره متغيراً تابعاً ، ويقول فريدمان ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود المعروضة بالنسبة لوحدة من الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه أو بالعكس ، كما أنه يرى وللحفاظ على النمو والاستقرار الاقتصادي ولاسيما استقرار الأسعار فإنه ينبغي التناسب بين معدل نمو كمية النقود المعروضة ومعدل الإنتاج. (الغالبى، 2011: 62-63)

اذ أنه كلما ازدادت كمية عرض النقود ستؤدي إلى زيادة الانفاق الكلي ومن ثم الطلب الكلي مما ينعكس في ارتفاع المستوى العام للأسعار ، فإذا لم يصاحب زيادة الطلب الكلي نتيجة زيادة عرض النقود زيادة مماثلة في المعروض من السلع والخدمات سوف يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي فهو انخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ظهور مشكلة التضخم في الاقتصاد .

ثالثاً: الإطار النظري لسعر الصرف

1. تعريف سعر الصرف

لكل دولة عملتها الخاصة التي تستعملها في عمليات الدفع داخل البلد وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الأجنبية عندما تنشأ علاقات تجارية أو مالية بين شركات تعمل داخل البلد مع شركات تعمل خارجه ، وتحتاج الشركات المستوردة إلى عملة البلد المصدر لتسديد قيمة السلع المستوردة وبهذه الحالة تضطر للذهاب إلى سوق الصرف لشراء عملة البلد المصدر لكي تتم هذه العملية ، وفي الواقع ليست الشركات التي تقوم بالتجارة مع الخارج هي فقط التي تحتاج إلى العملات الأجنبية وإنما كل شخص ينتقل إلى خارج البلد الذي يقيم فيه يحتاج إلى عملة البلد الذي ينوي الذهاب إليه ويجد نفسه حينئذ مضطر للقيام بعمليات الصرف. (www.kibs.edu)

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه سعر العملة الواحدة مقابل العملات الأخرى.

(Dornbusch ، 2011 : 287)

أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية التي يمكن مبادلتها بوحدة واحدة من عملة أجنبية معينة.

(السيد علي ، 1984 : 19)

تتضح أهمية سعر الصرف في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق وعلى المستويين الكلي والجزئي ، وهذه الأسواق هي سوق الأصول ، وسوق السلع ، وسوق عوامل الإنتاج . (نعمة، 2011: 16)

تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع قيمة السلع المنتجة محلياً والموجهة للتصدير وانخفاض أسعار الواردات، ويحدث العكس عند انخفاض قيمة العملة

المحلية اذ تزداد تنافسية السلع المنتجة محليا ، وترتفع اسعار السلع المستوردة.
(بوخاري، 2010: 122)

2. أنواع سعر الصرف

توجد عدة اشكال لسعر صرف العملات ومن اكثرها واهمها استخداما :

أ. سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي على انه سعر وحدة من عملة اجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية ويمكن عكس هذا التعريف ليعبر عن وحدة من العملة المحلية التي تدفع ثمناً لعدد من الوحدات من العملة الاجنبية ، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض. (عباس، 2003: 5)

ينقسم هذا السعر إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية ، وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف إسمي للعملة في نفس البلد ، ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا إما بارتفاع او انخفاض سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الاجنبية ، وعليه فان سعر الصرف الاسمي ينظر اليه على انه يقيس الاسعار النسبية بين عملتين نقديتين. (عبدالعزیز و ابو السعود، 2002: 175)

ب . سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ويعد مؤشرا جيدا لقياس القدرة التنافسية في الاسواق الدولية ، ويعكس الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي ارتفاعاً في القدرة التنافسية المحلية ومن ناحية اخرى فان الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يعكس تدهوراً في القدرة التنافسية الدولية للدولة. (صيد، 2013: 24)

ت . سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

هو مؤشر يساوي متوسط عدة اسعار صرف ثنائية اذ يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات اخرى في مدة زمنية معينة ، فهو ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج . (صيد، 2013: 25)

ان سعر الصرف الفعلي الحقيقي يتأثر بصورة عكسية بسعر الصرف الاسمي ، اذ كلما ارتفع سعر الصرف الاسمي انخفض سعر الصرف الحقيقي وهذا يؤثر على القدرة التنافسية الدولية مع العالم الخارجي والتي تزداد في الوقت نفسه ، وبالعكس في حالة انخفاض سعر الصرف الاسمي فان سعر الصرف الحقيقي سيرتفع وبالتالي تنخفض قدرة السلعة المحلية على التنافس. (الصادق واخرون، 1997: 17)

ث . سعر الصرف التوازني : هو السعر الذي يمثل توازناً مستديماً لميزان المدفوعات عندما يكون

الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي. (بوخاري، 2010: 121)

3. أنظمة سعر الصرف

أ. نظام سعر الصرف الثابت :

يقوم البنك المركزي في ظل هذا النظام بتحديد قيمة العملة المحلية بشكل ثابت مقابل عملة أجنبية وان إتباع مثل هذه السياسة يوجب على السلطة النقدية التدخل في سوق العملات لعرض المزيد من العملة الأجنبية في حالة زيادة الطلب عليها عن طريق شراء المزيد من العملة المحلية من السوق المحلي ، او شراء الفائض من العملة الأجنبية عندما يزداد عرضها بقصد الحفاظ على قيمتها مرتفعه مقابل العملة المحلية .(غوبتا، 2006 : 2)

ب . نظام سعر الصرف المرن :

تتحدد أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى بناء على العلاقة بين قوى عرض وطلب العملة المحلية والعملية الأجنبية في حالة إتباع هذا النظام ، لذلك فإن العجز أو الفائض في الطلب على العملة الأجنبية لن يستمر طويلا نتيجة لعودة السوق إلى نقطة التوازن وذلك عند سعر أعلى أو أقل على التوالي . وعليه فأن هذا النوع من الأسعار لا يتطلب من البنك المركزي الاحتفاظ باحتياطات كبيرة من العملة الأجنبية لأن تحركات سعر الصرف تستوعب التقلبات الخارجية . (الصادق وآخرون ، 1996: 65).

ت . نظام سعر الصرف المعووم :

(1) التعويم النقوي : يتحدد سعر الصرف وفق هذا النظام بظروف العرض والطلب على العملة الأجنبية من دون أي تدخل من السلطة النقدية .
(2) التعويم غير النقوي :يمثل هذا النظام التعويم النقوي ولكن يوجد تدخل من السلطة النقدية للحد من التقلبات العالية فقط .
(3) التعويم المدار : تتدخل السلطة النقدية في ظل هذا النظام بتحديد مستوى معين لسعر الصرف ، ومن ثم تعطى مرونة لهذا السعر بان يتحرك وفق قوى العرض والطلب على ان تتدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من التقلبات غير المرغوب بها .
وتجدر الإشارة الى ان معظم الباحثين يضعون الاقسام الثلاثة سابقة الذكر تحت عنوان سعر الصرف المعوم الا ان وصف صندوق النقد الدولي لهذه الاقسام يوضح فرقا مهماً جداً ، يتجسد في ان سعر الصرف في ظل نظام الصرف المعوم المدار يتحدد من خلال البنك المركزي ، بينما يتحدد سعر الصرف من خلال السوق في ظل نظام التعويم النقوي وغير النقوي.(داغر ومعارج، 2015: 276-277)

4 . العلاقة بين عرض النقود و سعر الصرف الاجنبي :

يعد ريكاردو اول من نبه الى اثر كمية النقود في تحديد سعر الصرف عندما اوضح ان انكثرا اضطرت الى تخفيض الاسترليني عن قيمته الاسمية لمواجهة الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تسببت في ارتفاع الاسعار المحلية ومن ثم ارتفاع كلفة الصادرات والذي ادى الى نقص الطلب عليها في اسواق الطلب العالمية وانخفاض قيمتها وحدث عجز في ميزان المدفوعات ويحدث العكس في حالة نقص كمية النقود في الداخل، اذا تصبح تكلفة السلع المصدرة منخفضة مما يزيد الطلب عليها فتزيد قيمتها ويحقق ميزان مدفوعات فائضا وترتفع قيمة العملة . اذ ان الزيادة في عرض النقد تؤدي الى انخفاض قيمة العملة عادةً . (الدليمي، 1990 : 106)

ان اي تغير يحدث في كمية عرض النقود باعتباره (متغيرا مستقلا) سوف ينعكس حتما في تغير سعر الصرف الاجنبي باعتباره (متغيرا تابعا) ، اذ ان الزيادة في عرض النقود سوف تؤدي الى زيادة الطلب على العملة الاجنبية وتعد الاخيرة كسلعة حالها حال اي سلعة سوف يرتفع سعرها نتيجة لمحدودية عرضها ، وزيادة الطلب عليها سوف يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف وبالعكس سوف ينخفض سعر الصرف في حالة انخفاض الطلب عليها نتيجة انخفاض عرض النقود .

مما تقدم يمكن القول ان هناك علاقة طردية مباشرة بين عرض النقود وسعر الصرف الاجنبي هذا في حالة ثبات عرض العملة الاجنبية .

وتجدر الاشارة الى ان تأثير عرض النقود على سعر الصرف يتم من خلال قناتين :
(الصادق واخرون ، 1997: 61)

الاولى: مبنية على مبدأ تساوي القوة الشرائية وتؤكد على ان زيادة عرض النقود يؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي انخفاض سعر صرف عملة الدولة التي زادت عرض النقود ، وانخفاض سعر صرف العملة يعني ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ، لذا فان تنافسية الدولة بالنسبة لمنتجاتها سوف ترتفع . **اما الثانية:** فتربط بين تغيرات كمية عرض النقود وتغيرات سعر الصرف عن طريق سعر الفائدة ، اذ ان انخفاض عرض النقود يؤدي الى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بمعدل اكبر من معدلات الفائدة في الخارج ، مما يسمح لتدفقات رأس المال الاجنبي بالدخول وزيادة الطلب على العملة المحلية وهذا يؤدي الى رفع قيمتها ويؤثر سلبا على صادرات تلك الدولة ، وتنعكس هذه التطورات في ركود الاقتصاد المحلي ، اما زيادة كمية عرض النقود فانه سيترتب عليها انخفاض سعر الفائدة المحلية وهذا يؤدي الى هجرة رؤوس الاموال المحلية للخارج للاستفادة من الفارق ما بين سعر الفائدة المحلي والعالمي وذلك نظرا لعدم تأثر أسعار الفائدة العالمية بتغيرات أسعار الفائدة المحلية بسبب صغر حجم الاقتصاد المحلي وغياب سوق مالية متطورة وهذا سيؤدي الى زيادة الطلب المحلي على العملات الأجنبية ومن ثم انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية .

المبحث الثاني : تطور عرض النقود والتضخم وسعر الصرف في الاقتصاد

العراقي للمدة (1991-2014)

لتوضيح تطور عرض النقود والتضخم وسعر الصرف يتطلب الامر تقسيم هذه المدة الى مرحلتين لكون كل مرحلة احاطت بها خصائص ومتغيرات اقتصادية معينة .

اولاً : تطور عرض النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2014)

1- تطور عرض النقود في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1991-2002)

ادت العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 الى زيادة الاوضاع سوءاً والتي تمثلت بعزل العراق عن العالم الخارجي وتوقف التبادل التجاري وحرمانه من تصدير النفط الذي يعد المصدر الاساس للحصول على العملة الاجنبية اللازمة لتغطية استيراداته وحاجاته الاخرى بعد ان كان يعتمد على الاستيراد في تلبية (71%) من احتياجاته الاستهلاكية عام 1989 . (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 1991 : 115)

لذلك فقد لجأت الحكومة الى تغطية احتياجاتها عن طريق الاصدار النقدي الجديد دون الالتزام باية ضوابط قانونية او مصرفية ، وقد ادت هذه السياسة الى زيادة عرض النقود الى مستويات مرتفعة جدا قادت الى حدوث تضخم جامح فاق كل التوقعات مما ادى الى انهيار قيمة الدينار العراقي

يلحظ من خلال الجدول (1) ارتفاع عرض النقود بالمعنى الضيق من (24670) مليون دينار عام 1991 الى (705064) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (195.1%) عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (131%) للمدة (1991-1995) وتجدر الاشارة الى ان سبب الارتفاع هذا يعود الى زيادة العملة في التداول نتيجة الاصدار النقدي الجديد اذ ارتفعت من (21873) مليون دينار عام 1991 الى (584398) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (127%) للمدة (1991-1995) وهذا يفسر ضعف دور اسعار الفائدة واثرها في الودائع المصرفية مما يؤكد عدم فاعلية سعر الفائدة في جذب الادخارات والحد من السيولة لدى الافراد ويعزى سبب ذلك الى تأكيد

زيادة معدلات التضخم بشكل كبير مما يجعل سعر الفائدة غير مجدي وسالب القيمة الحقيقية. (عبد الرحيم، 2007، : 151)
 واستمر عرض النقد بالمعنى الضيق بالارتفاع الملحوظ اذ بلغ (960503) مليون دينار عام 1996 ومن ثم قفز الى (3013601) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (20 %) للمدة (2002-1996) .
 اما عرض النقود بالمعنى الواسع هو الاخر ارتفع من (31722) مليون دينار عام 1991 الى (773337) مليون دينار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (122 %) للمدة (1995-1991) واستمر بالارتفاع التدريجي من (1084172) مليون دينار عام 1996 الى (3852241) مليون دينار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (23 %) ، اذ ان هذا الانخفاض في معدل النمو السنوي المركب لـ (M1.M2) للمدة (2002-1996) مقارنة بالمدة (1995-1991) جاء نتيجة تنظيم اصدار العملة على وفق دفعات محددة ، وكذلك نتيجة الجهود التي بذلها البنك المركزي التي ادت الى اصلاح السياسة النقدية والائتمانية وذلك من خلال استخدام سعر الفائدة بوصفه اداة نقدية مباشرة ، اذ تم مضاعفته على الودائع التي امدتها سنتين مثلاً من (8%) الى (15%) مما نتج عنه زيادة جوهرية في ارصدة ودائع القطاع الخاص لدى المصارف التجارية. (وهم ، 2009 ، 169-170)
 بناءً على ما تقدم يمكن القول ان السياسة النقدية لم تنجح في ادارة والتحكم بعرض النقود وذلك كونها مرتبطة وخاضعة لقرارات السلطة التنفيذية متمثلة بوزارة المالية .

2. تطور عرض النقود في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2014)

اصبحت السيطرة والتحكم بعرض النقود من أولى اهتمامات البنك المركزي على وفق قانونه الجديد رقم 56 لسنة 2004 .
 يلحظ من خلال الجدول (1) استمرار عرض النقود بالمعنى الضيق بالارتفاع اذ بلغ (5773601) مليون دينار عام 2003 وبعدها ارتفع تدريجياً الى ان بلغ (73858000) مليون دينار عام 2013 نتيجة الاصدار النقدي الكبير الذي قام به البنك المركزي العراقي لأسباب عديدة كاستبدال العملة العراقية القديمة بالعملة الجديدة والاحتياطات النقدية الاجنبية الفائضة نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام لكون الاخير يعد مصدر العملة الاجنبية ، وما تبعها من تعاظم الانفاق في الموازنة العامة للدولة لاستيعاب الطبقة العاملة كل هذا شجع على زيادة الاصدار النقدي في الاقتصاد ، اذ بلغت العملة في التداول (4629794) مليون دينار عام 2003 واستمرت بالارتفاع الى ان بلغت (36072000) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو سنوي مركب (20%) للمدة (2003-2014) .
 ثم بعد ذلك انخفض عرض النقود بالمعنى الضيق الى (72692000) مليون دينار عام 2014 ، وبنسبة (1.5 %) بفعل تراجع نشاط معظم الفعاليات الاقتصادية فضلاً عن انخفاض الودائع الجارية بنسبة (5.7 %) قياساً بالعام 2013 فيما سجلت العملة في التداول ارتفاعاً بنسبة (3.1 %) قياساً بالعام 2013 الامر الذي يعكس ارتفاع نسبة مساهمة العملة في التداول هذا العام مقابل تراجع نسبة مساهمة الودائع الجارية وذلك نتيجة الركود في مستوى النشاط الاقتصادي ، اما معدل نمو سنوي المركب لعرض النقود بالمعنى الضيق فقد بلغ (25.8 %) للمدة (2003-2014) .
 فيما ارتفع عرض النقود بالمعنى الواسع من (6953420) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (179.3%) عام 2003 الى (90728000) مليون دينار عام 2014 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (26%) للمدة نفسها ، وذلك يعود الى الاثر التوسعي لاصافي ديون القطاع الخاص وصادفي ديون الحكومة . وبناءً على ما تقدم تمكنت السياسة النقدية من التحكم بعرض النقود وذلك نتيجة لاستقلالية البنك المركزي والمستجدات في الادوات النقدية بعد عام 2003 .
 اذ كلما ارتفعت نسبة مساهمة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية إلى اجمالي عرض النقود ارتفعت إمكانية تأثير البنك المركزي في المصارف والسيطرة على السيولة النقدية .

جدول (1)

تطور عرض النقود M2.M1.M0 في العراق للمدة (1991 – 2014) (مليون دينار)

السنوات	صافي العملة في التداول M0 (1)	الودائع الجارية (2)	عرض النقود M1 (3)=(2+1)	معدل النمو السنوي لـ M1 (4) %	شبه النقود (5)	عرض النقود M2 (6)=(5+3)	معدل النمو السنوي لـ M2 (7) %
1991	21873	2797	24670	---	7052	31722	---
1992	36021	7888	43909	77.9	12920	56829	79.1
1993	67134	19296	86430	96.8	27236	113666	100
1994	199436	39460	238901	176.4	37965	276866	134.5
1995	584398	120666	705064	195.1	68273	773337	179.3
1996	881616	78887	960503	36.2	123669	1084172	40.1
1997	929828	108269	1038097	8	204472	1242569	14.6
1998	1192530	159346	1351876	30.2	294364	1646240	32.4
1999	1275220	208616	1483836	9.7	373570	1857406	12.8
2000	1474321	253685	1728006	16.4	486066	2214072	19.2
2001	1782691	376397	2159089	24.9	678959	2838048	28.2
2002	2563693	449907	3013601	39.5	838640	3852241	35.7
2003	4629794	1143807	5773601	91.5	1179819	6953420	80.5
2004	7162945	2985681	10148626	75.7	1349522	11498148	65.3
2005	9112837	2286288	11399125	12.3	3260525	14659350	27.4
2006	10968099	4491961	15460060	35.6	5590189	21050249	43.5
2007	14231700	7489467	21721167	40.4	5198829	26919996	27.8
2008	18492502	9697432	28189934	29.7	6671993	34861927	29.5
2009	21775679	15524351	37300030	32.3	8055259	45355289	30
2010	24342192	27401297	51743489	38.7	8545679	60289168	32.9
2011	28287361	34186568	62473929	20.7	9593380	72067309	19.5
2012	30593647	33142224	63735871	2	11800257	75536128	4.8
2013	35022000	38836000	73858000	15.8	13842000	87700000	16.1
2014	36072000	36620000	72692000	(1.5)	18036000	90728000	3.4
معدل النمو السنوي المركب(*) لعرض النقود M2 .M1 .M0 في العراق							
السنوات	عرض النقود						
السنوات	2003 – 2014	1996 – 2002	1991 – 1995				
M0	20 %	19 %	127 %				
M1	25 %	20 %	131 %				
M2	26 %	23 %	122 %				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على :-

- 1- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، مجموعات ونشرات إحصائية سنوية للأعوام 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2012 ، 2013 ، 2014 .
 - 2- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، تقرير السياسة النقدية عام 2014 .
- (*) تشير الى ان الارقام بين الاقواس سالبة

$$R = \left[\left(\frac{y_1}{y_0} \right)^{\frac{1}{t}} - 1 \right] * 100$$

(*) تم احتساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الآتية :

R = معدل النمو السنوي المركب ، Y0 = قيمة المتغير في سنة الأساس ، Y1 = قيمة المتغير في سنة المقارنة ، t = n – 1 ، n = عدد السنوات

ثانياً: تطور التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2014)

ان ظاهرة التضخم ليست جديدة على الاقتصاد العراقي ويمكن القول ان هذه الظاهرة في الاقتصاد العراقي كانت موجودة منذ مدة السبعينيات ولاسيما بعد ارتفاع اسعار النفط عالمياً وعند تطبيق خطط التنمية الخمسية والانفجارية في تلك المدة اذ عمدت الدولة الى التضخم المستهدف من خلال القيام بمشاريع تنموية كبيرة تم تمويلها في الزيادة الحاصلة في موازنة الدولة بفضل ارتفاع اسعار النفط وبعد قرار تأميم النفط وكان الهدف منها تحريك الاقتصاد العراقي نحو الرواج مع زيادة رواتب الموظفين والانفتاح على الاستيرادات من الخارج لتغطية الطلب المحلي المتزايد على السلع .
(عبد الرحيم ، 2007 : 147)

1. تطور التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1991-2002)

في بداية عقد التسعينيات تسببت العقوبات الاقتصادية في انخفاض الايرادات من العملة الاجنبية نتيجة توقف تصدير النفط وتجميد الأرصدة في البنوك العالمية ، الأمر الذي دعى الحكومة العراقية آنذاك الى زيادة الإصدار النقدي الذي ادى الى زيادة عرض النقود في التداول الذي لم يقابله زيادة في عرض السلع والخدمات نتج عنه ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى مستويات غير معقولة ومن ثم انهيار قيمة الدينار العراقي وفقدان وظيفته بوصفه مخزناً للقيمة ووسيطاً تبادلياً وظهور ظاهرة الدولار^(*) . (شندي، 2010 : 236)

ان بروز ظاهرة الدولار هي كردة فعل للتضخم في اي اقتصاد في العالم فضلاً عن فقدان الثقة بالنقد المحلي يساعد ايضا على تفاقم الازمة في مستوى الاسعار اذ تصبح الاسعار عرضة للتغيرات الحاصلة في قيمة النقد الاجنبي على وفق الية العرض والطلب . (عبد الرحيم ، 2007 : 149)

يلحظ من خلال الجدول (2) ارتفاع معدل التضخم من (186.5 %) عام 1991 إلى (351.4 %) عام 1995 ، لكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهد ارتفاعاً ملحوظاً وخطيراً إذ ارتفع من (461.9) نقطة عام 1991 إلى (69792.1) نقطة عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (250 %) للمدة من (1991 – 1995)

وبعد تطبيق مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء) انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك من (69792.1) نقطة عام 1995 إلى (59020.8) نقطة في عام 1996 مما أدى إلى انخفاض معدل التضخم وبلوغه قيمة سالبة (- 15.4 %) في عام 1996 ، اما بعد ذلك شهد ارتفاعاً متذبذباً إلى أن بلغ (19.3 %) في عام 2002 لكون الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفع تدريجياً إلى أن بلغ (136752.4) نقطة في عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (67 %) للمدة من (1991 – 2002) .

2. تطور التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2014)

يلحظ من خلال الجدول (2) ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهد ارتفاعاً ملحوظاً من (136752.4) نقطة في عام 2002 إلى (181301.7) نقطة في عام 2003 ، واستمر بالارتفاع التدريجي إلى أن بلغ (648891.20) نقطة في عام 2008 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (13 %) للمدة من (2003 - 2014) مما انعكس في ارتفاع معدل التضخم من (19.3 %) عام 2002 إلى (32.5 %) عام 2003 واستمر بالارتفاع التدريجي باستثناء عام 2004 إلى أن بلغ (53.2 %) في عام 2006 ، بسبب زيادة الانفاق الاستهلاكي من (26375175) مليون دينار عام 2005 إلى (38806679) مليون دينار عام 2006 . (النشرة السنوية، 2004 : 11)

(*) ظاهرة الدولار : تعني استخدام سكان دولة ما عملة اجنبية بشكل مفرط الى جانب او بدلا من عملتهم المحلية . ولمزيد من التفاصيل ينظر: افتخار محمد مناحي، (السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة الى العراق ، اطروحة دكتوراه) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2007 ، ص 11.

فضلا عن ارتفاع متوسط دخل الفرد نتيجة تحسين مستوى الأجور والرواتب ، وتجدر الإشارة إلى أن صافي العملة في التداول ارتفع من (4629794) مليون دينار عام 2003 إلى (10968099) مليون دينار عام 2006 ، الذي يعد المسبب الرئيس لارتفاع معدل التضخم. ثم انخفض معدل التضخم بشكل تدريجي الى ان بلغ قيم سالبة (2.8- %) ، (2.9- %) ، خلال عامي (2009) و (2013) على التوالي ويعود الانخفاض الحاصل في معدل التضخم بعد عام 2006 إلى نجاح السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، ثم ارتفع الى (1.6) عام 2014 وتعد نسبة طبيعية ، وتشير البيانات الاحصائية للبنك المركزي العراقي الى ان معامل الاستقرار النقدي قد سجل نسبة (1-%) الامر الذي يدل على عدم وجود ضغوط تضخمية وان هناك حالة انكماش في الاقتصاد العراقي خلال عام 2014 . (التقرير الاقتصادي السنوي، 2004:11)

ثالثاً: تطور سعر الصرف الاجنبي في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2014)

1. تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1991-2002)

يلحظ في الجدول (2) ان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي شهد تدهوراً كبيراً خلال مدة التسعينيات ، فقد ارتفع الى (10) دينار لكل دولار امريكي عام 1991 بعد ان كان (1.62) دينار لكل دولار امريكي عام 1990 ، ثم بعد ذلك ارتفع الى (1674) دينار لكل دولار عام 1995 و بمعدل نمو سنوي مركب (259%) للمدة 1991-1995 ويعزى هذا الارتفاع الى فرض العقوبات الاقتصادية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991 وما نتج عنها من اثار سلبية كزيادة الاصدار النقدي الجديد واستنزاف احتياطات البلد من العملات الاجنبية وتجميد أرصدة العراق في الخارج ، ومع بداية تطبيق مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) شهد سعر الصرف تحسناً كبيراً اذ انخفض من (1674) دينار لكل دولار عام 1995 الى (1170) دينار لكل دولار عام 1996 . الا ان هذ التحسن لم يستمر طويلا اذ عاود الى التذبذب ارتفاعا وانخفاضا طيلة السنوات بعد عام 1996 الى ان بلغ (1957) دينار لكل دولار عام 2002 وبمعدل نمو سنوي مركب (8.9 %) للمدة (2002-1996) و (61.5 %) للمدة (2002-1991) .

2. تطور سعر الصرف في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2003-2014)

بعد ان شهد العراق خلال المدة ما قبل عام 2003 نظام صرف متعدد بلغت فيه اسعار الصرف ما يزيد على (10) اسعار اعتمدتها السياسة الاقتصادية ، مقابل ذلك كانت هناك سوق موازية للصرف عدت هي الفائدة في تحديد سعر الصرف على وفق نظام التعويم المطلق مما اسس نظام صرف معتل بالكثير من التشوهات جراء التعددية الرسمية ، وفي اواخر عام 2003 اقام البنك المركزي مزاد العملة الاجنبية ليعلن انتهاء تطبيق نظام الصرف الثابتة المتعددة في العراق واعتماد نظام الصرف المعموم المدار ، اذ يتحدد سعر الصرف وفق الية العرض والطلب وتحت رقابة واشراف البنك المركزي للأهمية التي يحظى بها سعر الصرف في الاقتصاد العراقي . (داغر ومعارج، 2015: 279)

لم يشهد سعر صرف الدينار العراقي في عام 2003 تحسناً كبيراً بسبب الفوضى وعدم وجود سياسة اقتصادية متبعة آنذاك ، إذ بلغ (1936) دينار لكل دولار امريكي في ذلك العام أما بعد استبدال العملة وتشريع قانون البنك المركزي رقم (56) لعام 2004 تمكن الاخير ومن خلال القانون المذكور من المحافظة على استقرار سعر الصرف اذ وضع مزاد العملة الاجنبية النهائية للتقلبات في سعر صرف الدينار التي عانت منها المدة قبل عام 2003 ، اذ ساهم في تحقيق التوازن ما بين الطلب على العملة الاجنبية وعرض العملة الاجنبية مما ادى الى تحسن واستقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي . (الشبيبي، 2007: 5) أذ انخفض سعر الصرف الى (1453) ،

(1469) ، (1469) ، (1267) ، (1203) ، (1182) دينار للأعوام 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 على التوالي ،

اما بعد عام 2009 فقد شهد سعر الصرف تذبذباً ملحوظاً ارتفاعاً وانخفاضاً الى ان بلغ (1214) دينار لكل دولار امريكي وبمعدل نمو سنوي مركب (4.1 - %) للمدة (2003-2014) ، ويعزى هذا التحسن في سعر الصرف الى زيادة الاحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي العراقية المتأتية اساساً جراء قيام الاخير بتنفيذ العوائد النفطية للحكومة التي تمثل المصدر الوحيد للعملة الاجنبية . فقد بلغت هذه الاحتياطيات (66.3) مليار دولار نهاية عام 2014 التي تعد غطاء للعملة العراقية وساندة لقيمتها. (التقرير الاقتصادي السنوي ، 2014 : 11)

كما يعزى هذا التحسن في سعر الصرف الى استقلالية البنك المركزي وعدم خضوعه الى قرارات السلطة التنفيذية ، ولابد من التأكيد على الحقيقة الاقتصادية التي تقضي بان لا يمكن للسياسة النقدية وحدها تحقيق الاستقرار المطلوب لسعر صرف العملة المحلية لان ذلك ينتج عنه استنزافاً لاحتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية .

جدول (2)
الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالأسعار الثابتة لعام 1988 ومعدل التضخم وسعر الصرف في
العراق للمدة (1991 – 2014)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (نقطة)	معدل التضخم %	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي
1991	461.9	186.5	10
1992	848.8	83.8	21
1993	2611.1	207.6	74
1994	15461.6	492.1	456
1995	69792.1	351.4	1674
1996	59020.8	(15.4)	1170
1997	72610.3	23	1471
1998	83335.1	14.8	1620
1999	93816.2	12.6	1972
2000	98486.4	5	1930
2001	114612.5	16.4	1929
2002	136752.4	19.3	1957
2003	181301.7	32.5	1936
2004	230184.1	27	1453
2005	315259	37	1469
2006	483074.4	53.2	1469
2007	632029.8	30.8	1267
2008	648891.2	2.7	1203
2009	630713.1	(2.8)	1182
2010	646207.5	2.4	1186
2011	682366	5.5	1184
2012	724726	6.2	1233
2013	703016	(2.9)	1232
2014	714500	1.6	1214
معدل النمو السنوي المركب(*) للرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي			
السنوات	1995 – 1991	2002 - 1996	2014 – 2003
معدل النمو السنوي المركب للرقم القياسي لأسعار المستهلك	% 250	% 15	% 13
معدل النمو السنوي المركب لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي	% 259	% 8.9	% (4.1)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :-

- 1- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية ، نشرات سنوية متفرقة .
- 2- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، نشرات سنوية للأعوام 2003 ، 2004 ، 2005 ، 2006 ، 2007 ، 2008 ، 2009 ، 2010 ، 2012 ، 2013 ، 2014 .
- 3- جمهورية العراق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير السياسة النقدية عام 2014 (*) تشير الى ان الارقام بين الاقواس سالبة

$$R = \left[\left(\frac{Y_1}{Y_0} \right)^{\frac{1}{t}} - 1 \right] * 100 \quad : \quad (*) \text{ تم احتساب معدل النمو السنوي المركب وفق الصيغة الآتية :}$$

R = معدل النمو السنوي المركب ، Y_0 = قيمة المتغير في سنة الأساس ، Y_1 = قيمة المتغير في سنة المقارنة ، $t = n - 1$ ، عدد السنوات = n

المبحث الثالث : قياس وتحليل تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الاجنبي

في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2014)

تعد النظرية الاقتصادية المنطلق الاساس للدراسات القياسية ويبقى القياس الكمي اداة للبرهنة على مدى مطابقة حجم واسارة المتغيرات لمنطق النظرية الاقتصادية وعليه فان الاسلوب القياسي ما هو الا وسيلة يتم استخدامها لتأكيد فروض النظرية الاقتصادية .

بعد ادخال البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية للمدة (1991-2014) والتي تمثل صافي العملة في التداول وعرض النقود بالمعنى الضيق وعرض النقود بالمعنى الواسع والرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي ، اذ تم بناء انموذجين للانحدار الخطي المتعدد لتحليل مدى تأثير عرض النقود على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) وسعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار العراقي بغية اثبات او نفي فرضية البحث ، اذ سيتم تقدير معالم النموذجين والمتغيرات الاقتصادية الداخلة فيهما باستخدام البرنامج الاحصائي spss لغرض معالجة البيانات والحصول على النتائج المطلوبة ومن ثم اخضاع تلك النتائج للاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية و بالصورة الاتية :

اولا :- تأثير عرض النقود (M0،M1،M2) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

يتم تمثيل انموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيان مدى تأثير كل من (M0،M1،M2) على الرقم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) بشكل الاتي :

$$P_i = \beta_0 + \beta_1 M_{0i} + \beta_2 M_{1i} + \beta_3 M_{2i} + \varepsilon_i$$

اذ ان:

p: يمثل المتغير التابع (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) كمؤشر للتضخم .

M₀ : المتغير المستقل (صافي العملة في التداول) .

M₁ : المتغير المستقل (عرض النقود بالمعنى الضيق) .

M₂ : المتغير المستقل (عرض النقود بالمعنى الواسع) .

β₀ : يمثل الحد الثابت الى الانموذج

β₁ , β₂ , β₃ تمثل المعلمات المطلوبة تقديرها .

ε_i : يمثل حد الخطأ العشوائي. i=1,2,3,...,n تمثل السنوات .

بعد تمثيل البيانات في أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لعينة الدراسة المتمثلة 24 سنة تم الحصول

على النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي spss وهي كالآتي:

جدول (3)

Correlations

		M0	M1	M2	P
M0	Pearson Correlation	1	.991**	.993**	.947**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	24	24	24	24
M1	Pearson Correlation	.991**	1	.999**	.907**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	24	24	24	24
M2	Pearson Correlation	.993**	.999**	1	.911**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	24	24	24	24
P	Pearson Correlation	.947**	.907**	.911**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	24	24	24	24

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

ان الجدول اعلاه يمثل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال معامل الارتباط بيرسون حيث نجد ان هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بمكونات عرض النقود الـ (M_2, M_1, M_0) والمتغير التابع الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

جدول (4)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.983 ^a	.966	.961	56622.88994	1.362

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان مكونات عرض النقود الـ (M_2, M_1, M_0) قد فسرت ما نسبته (98.3%) من التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهي نسبة كبيرة جدا من التفسير اما الباقي والذي نسبته (1.7%) فيعود الى عوامل غير محددة في النموذج درجة ضمن حد الخطأ. وعند تصحيح معامل التحديد Adjusted R Square انخفض الى (96.1%) اذ بلغت العوامل الغير محددة في النموذج (3.9%) والتي درجت ضمن حد الخطأ. اما بالنسبة الى معامل الارتباط الذاتي D.W فقد كانت قيمة تساوي (1.362) وعند مقارنتها مع قيمة D.W الجدولية بمستوى دلالة معنوية 0.05 ودرجة حرية (n=24, k=3) نجد ان قيمة D.W الجدولية تساوي (dl=1.188, du=1.546) حيث نستنتج ان قيمة D.W تقع بين الحد الاعلى والادنى لقيمة D.W الجدولية اي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (5)

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1812270707268.373	3	604090235756.124	188.416	.000 ^b
	Residual	64123033298.241	20	3206151664.912		
	Total	1876393740566.614	23			

a. Dependent Variable: **P**

b. Predictors: (Constant) : (M_0, M_1, M_2)

من خلال جدول تحليل التباين اعلاه نشاهد ان قيمة F المحتسبة والبالغة (188.416) هي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية البسط 3 والمقام 20 والتي تساوي $F(k, n-k-1, \alpha) = F(3, 20, 0.05) = 3.10$ لذلك ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة مما يدل

على معنوية الانموذج ككل اي ان مكونات عرض النقود الـ (M_2, M_1, M_0) لها تأثير على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

وان قيمة الدلالة المعنوية لقيمة $F(\text{sig})$ والبالغة (0.000) هي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (مستوى المعنوية) والبالغة (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية لذا تقبل فرضية البديلة وترفض فرضية العدم.

وللتعرف على دلالة أنموذج تحليل الانحدار تم استعمال الاختبار (t) لكل قيمة من قيم (β) للمتغيرات المستقلة المؤثرة وكانت النتائج كما في الجدول ادناه .

جدول (6)

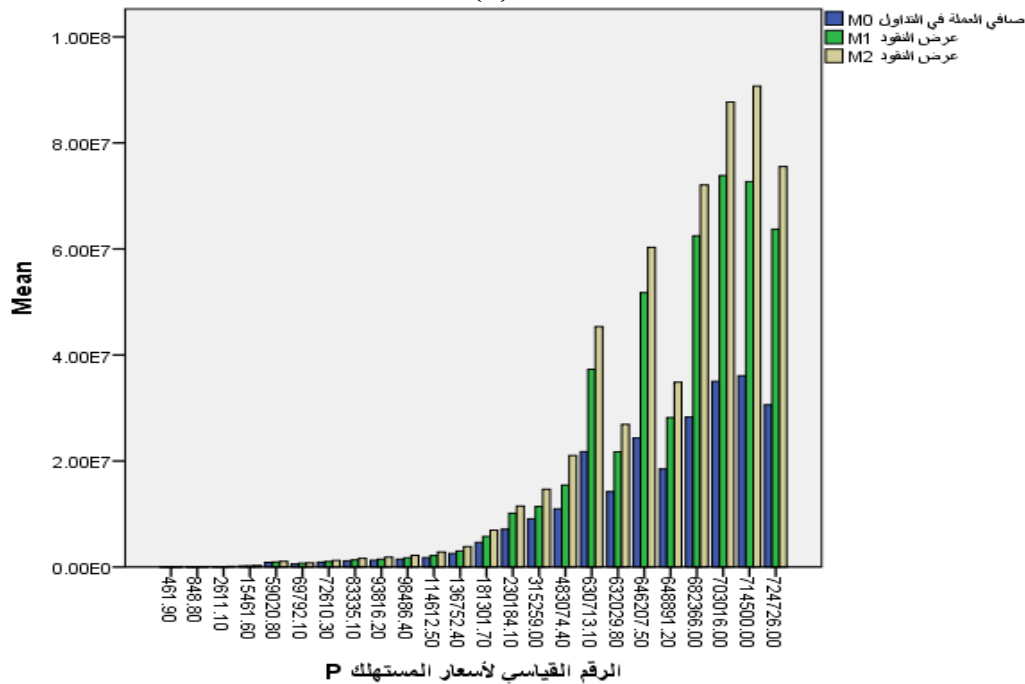
Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	M0	.076	.009	3.296	8.596	.000
	M1	.012	.012	1.091	.974	.342
	M2	.032	.012	3.453	2.640	.016

يتضح من النتائج في الجدول اعلاه أن قيم الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) لبعض المتغيرات المستقلة المؤثرة كانت اقل من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة وهذه المتغيرات M_2 M_0 كان لها الاثر الكبير في تفسير الرقم القياسي لأسعار المستهلك من خلال قيمة الاختبار الخاصة (t) (Sig) .

وبغية توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة مكونات عرض النقود الـ (M_2, M_1, M_0) والمتغير التابع الرقم القياسي لأسعار المستهلك ندرج الشكل البياني الاتي .

شكل (1)



وبناءً على ما تقدم من نتائج فأنها تشير الى اجتياز النموذج للاختبارات الاحصائية والقياسية، وتشير ايضا الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة مكونات عرض النقود (M_2, M_1, M_0) والمتغير التابع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية.

كذلك نلاحظ ان عرض النقود ($M0$) اشد تأثيراً على الرقم القياسي لأسعار المستهلك ،اما المتغير المستقل الاخر عرض النقود ($M2$) الذي له تأثير ايضا على المتغير التابع ولكن بالمرتبة الثانية وذلك من خلال قيم المعلمات واختبار (t) (Sig) الخاصة بالمتغير ($M0$) و ($M2$).

ثانياً :- تأثير ($M2, M1, M0$) على سعر الصرف الاجنبي :

يتم تمثيل نموذج الانحدار الخطي المتعدد لبيان مدى تأثير كل من ($M2, M1, M0$) على سعر الصرف الاجنبي بشكل الاتي :

$$EX_i = \beta_0 + \beta_1 M_{0i} + \beta_2 M_{1i} + \beta_3 M_{2i} + \varepsilon_i$$

اذ ان:

EX : سعر الصرف الاجنبي .

بعد تمثيل البيانات في أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لعينة الدراسة المتمثلة 24 سنة تم الحصول على النتائج باستخدام البرنامج الاحصائي spss وهي كالآتي:

جدول (7)

Correlations

		M0	M1	M2	EX
M0	Pearson Correlation	1	.991**	.993**	.019
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.929
	N	24	24	24	24
M1	Pearson Correlation	.991**	1	.999**	-.011-
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.961
	N	24	24	24	24
M2	Pearson Correlation	.993**	.999**	1	-.008-
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.971
	N	24	24	24	24
EX	Pearson Correlation	.019	-.011-	-.008-	1
	Sig. (2-tailed)	.929	.961	.971	
	N	24	24	24	24

ان الجدول اعلاه يمثل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال معامل الارتباط بيرسون حيث نجد ان هناك علاقة طردية قوية بين المتغيرات المستقلة مكونات عرض النقود الـ ($M2, M1, M0$) والمتغير التابع سعر الصرف .

جدول (8)

Model Summary

Model	R	R Square ^b	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.734 ^a	.538	.472	1009.04536	1.251

a. Predictors: ($M0, M1, M2$)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان مكونات عرض النقود الـ ($M2, M1, M0$) قد فسرت ما نسبته (53.8%) من التغير في سعر الصرف اما الباقي والذي نسبته (46.2%) فيعود الى عوامل غير محددة في الانموذج درجة ضمن حد الخطأ.

وعند تصحيح معامل التحديد Adjusted R Square انخفض الى (47.2%) اذ بلغت العوامل الغير محددة في النموذج (52.8%) والتي درجت ضمن حد الخطأ.

اما بالنسبة الى معامل الارتباط الذاتي D.W فقد كانت قيمته تساوي (1.251) وعند مقارنتها مع قيمة D.W الجدولية بمستوى دلالة معنوية 0.05 ودرجة حرية (n=24,k=3) نجد ان قيمة

D.W الجدولية تساوي (dl=1.188,du=1.546) حيث نستنتج ان قيمة D.W تقع بين الحد الاعلى والادنى لقيمة D.W الجدولية اي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي .

جدول (9)

ANOVA^{a,b}

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	24901530.707	3	8300510.236	8.152	.001 ^c
Residual	21381623.293	21	1018172.538		
Total	46283154.000 ^d	24			

من خلال جدول تحليل التباين اعلاه نشاهد ان قيمة F المحتسبة والبالغة (8.152) هي اكبر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية البسط 3 والمقام 20 والتي تساوي $F(k,n-1,\alpha)=F(3,20,0.05)=3.10$ لذلك نرفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة مما يدل على معنوية الانموذج ككل اي مكونات عرض النقود الـ (M2, M1, M0) لها تأثير على سعر الصرف ولكن اقل من تأثيرها على الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

وان قيمة الدلالة المعنوية لقيمة F(sig) والبالغة (0.001) هي اقل من مستوى الدلالة الاحصائية (مستوى المعنوية) والبالغة (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة معنوية لذا تقبل فرضية البديلة وترفض فرضية العدم.

وللتعرف على دلالة نموذج تحليل الانحدار تم استعمال الاختبار t لكل قيمة من قيم (β) للمتغيرات المستقلة المؤثرة وكانت النتائج كما في الجدول ادناه .

جدول (10)

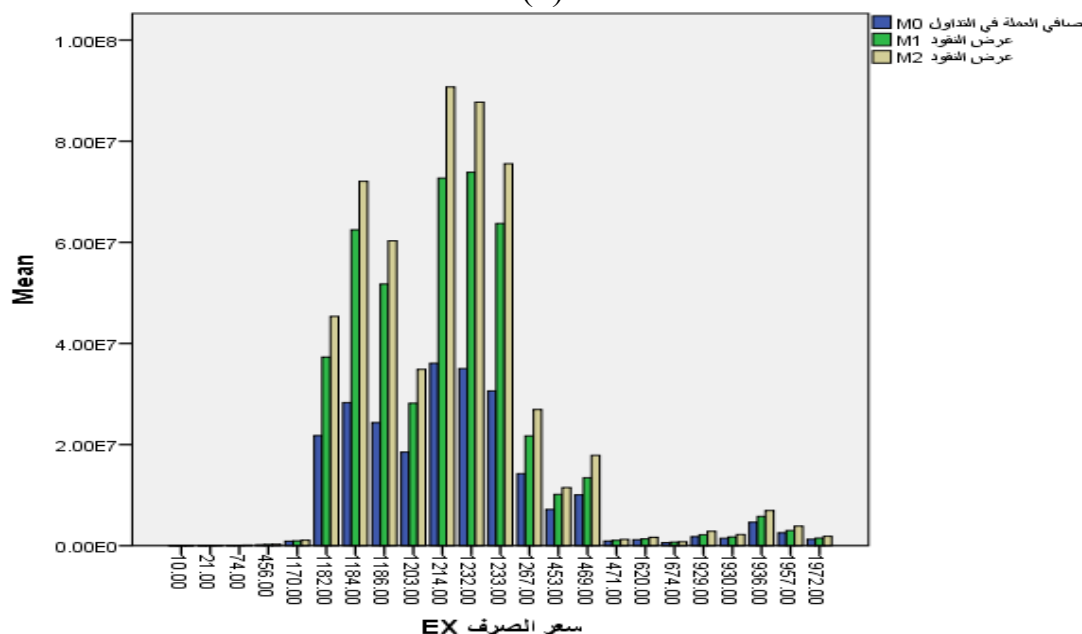
(Coefficients^a)

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	M0	0.0415	.000	4.785	3.138	.0049
	M1	0.0005	.000	2.118	.420	.678
	M2	0.0009	.000	6.322	1.094	.286

يتضح من نتائج الجدول اعلاه أن قيم الدلالة المعنوية للاختبار (t) (Sig) الى المتغير المستقل صافي العملة في التداول كانت اقل او تساوي من مستوى المعنوية (0.05) مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة اي ان هذا المتغير كان له الاثر الكبير في سعر الصرف من باقي المتغيرات الاخرى من خلال قيمة الاختبار الخاصة (t) (Sig) .

وبغية توضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة مكونات عرض النقود الـ (M_2, M_1, M_0) والمتغير التابع سعر الصرف ندرج الشكل البياني الاتي .

شكل (2)



وبناءً على ما تقدم من نتائج فإنها تشير الى اجتياز النموذج للاختبارات الاحصائية والقياسية ، كما تشير ايضا الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة مكونات عرض النقود الـ (M_2, M_1, M_0) والمتغير التابع سعر الصرف الاجنبي وذلك من خلال قيمة واشارة المعلمات وهذا مطابق لمنطق النظرية الاقتصادية .

كذلك نلاحظ ان عرض النقود (M_0) اكثر تأثيراً على سعر الصرف من بغية المكونات الاخرى وذلك من خلال قيمة المعلمة التي تبلغ (0.0415) وحدة واختبار (t) (Sig) الخاصة بالمتغير (M_0) ، الى ان هذا التأثير يعتبر منخفض وذلك لانخفاض قيمة المعلمة .

ولكن تجدر الاشارة الى ان هناك عوامل اخرى تؤثر في سعر الصرف منها (ميزان المدفوعات والموازنة العامة واسعار الفائدة والحروب والاشاعات) لم تدرج في النموذج وهذا ما تم تأكيده من الاختبار (R square) اذ ان المتغيرات المستقلة فسرت ما نسبته (53.8%) من التغيرات في سعر الصرف الاجنبي .

الاستنتاجات

- 1- يعاني العراق من اختلالات حادة بين قوى الطلب الكلي والعرض الكلي ومن عدم نمو الوعي المصرفي وتطور الخدمات المصرفية بشكل جيد ويؤشر ذلك ارتفاع العملة في التداول وانخفاض الودائع الجارية مما اضعف من اثر السياسة النقدية الائتمانية للتخفيف من معدلات التضخم المرتفعة .
- 2- ان السياسة النقدية في العراق قبل عام 2003 لم تشهد تحسناً ملحوظاً في دورها المطلوب منها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية المهمة نتيجة الظروف الصعبة على المستوى السياسي والاقتصادي وفقدان البنك المركزي الاستقلالية التامة وخضوعه لقرارات الحكومة .
- 3- شهد سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي تدهوراً حاداً في عقد التسعينيات من القرن المنصرم بسبب ظروف سياسية واقتصادية نتيجة العقوبات الاقتصادية ، اما بعد عام 2003 فقد حقق اسلوب مزاد العملة الاجنبية استقراراً نسبياً في سعر صرف الدينار العراقي وذلك نتيجة التوجهات الجديدة للسياسة النقدية ، اذ منح نظام سعر الصرف المعموم المدار البنك المركزي مرونة كافية لتحديد سعر الصرف لكونه يلائم حالة الاقتصاد العراقي في المرحلة الحالية المتمثلة بتوقف شبه تام للمؤسسات الانتاجية .
- 4- ان صافي العملة في التداول كان تأثيره اعلى من عرض النقود بالمعنى الضيق والواسع على كل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر الصرف كما ان مكونات عرض النقود كان تأثيرها على التضخم اعلى من تأثيرها على سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي.
- 5- ان التحليل القياسي اثبت فرضية البحث بان هناك علاقة طردية بين عرض النقود M_0, M_1, M_2 وكل من الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر الصرف الاجنبي ، كما اثبت اجتياز النموذجين الاختبارات الاحصائية والقياسية وجاءت نتائج التحليل مطابقة لمنطق النظرية الاقتصادية .

التوصيات

- 1- عدم تدخل الحكومة المركزية في سياسات البنك المركزي وعدم المطالبة بضمها الى اي جهة وجعلها مستقلة فعلاً لتحقيق اهداف السياسة النقدية .
- 2- اصلاح السياسة النقدية في العراق وتنويع الادوات النقدية المباشرة وغير المباشرة وجعلها سياسة نقدية مستقلة وطنية واضحة المعالم من اجل تحقيق اهدافها كتفعيل دورها في التأثير على النمو الاقتصادي ووضع ضوابط السياسة الائتمانية للبنوك التجارية والمتخصصة تنسجم ومتطلبات السياسة الاقتصادية للدولة ، والمساهمة في السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة والمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي .
- 3- عدم تخلي البنك المركزي العراقي عن نظام سعر الصرف المعموم المدار لأنها تعتبر سياسة ناجحة في تحقيق الاستقرار النقدي ، رغم مخاوف الكثير من المختصين من اعتماد هذا النظام لكونه يرتبط بالاحتياطات الاجنبية وان الاخيرة تتأثر بإيرادات الصادرات النفطية.
- 4- لن تنجح السياسة لنقدية لوحدها وتحقيق اهدافها ولاسيما تحقيق التناسب بين عرض النقود والجهاز الانتاجي للوصول الى توازن القطاعين الحقيقي والنقدي ومن ثم تحقيق التوازن العام في الاقتصاد . مالم يكن هناك تنسيق وتعاون عالي ومستمر مع السياسات الاقتصادية الاخرى ولاسيما السياسة المالية بهدف التناغم والتناسق فيما بينها .
- 5- ضرورة مشاركة البنك المركزي في وضع استراتيجية تنموية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية بما يضمن ايجاد معالجات جدية تعيد التوازن الى هيكل الاقتصاد العراقي وتحوله الى اقتصاد متنوع وخفض الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر رئيس للإيرادات العامة ومتوازن في مقوماته الهيكلية لخلق اداء اقتصادي جيد ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية .

المصادر

أولاً: الكتب

- 1- الامين، عبد الوهاب وباشا، زكريا عبد الحميد ، (مبادئ الاقتصاد)، (الكويت، دار المعارف ، 1982).
- 2- بوخاري ، لعلو موسى ، (سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية)، الطبعة الاولى ، (بيروت ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2010) .
- 3- خليل ، سامي، (مبادئ الاقتصاد الكلي) ، (الكويت ، مكتبة النهضة للنشر، 1986) .
- 4- الدليمي ، عوض فاضل، (النقد والبنوك) ، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990.
- 5- السيد علي ، عبد المنعم. اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والأشتركية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق . (مطبعة جامعة الموصل ، الجزء الأول، 1984) .
- 6- السيد علي ، عبد المنعم ، (اقتصادات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والأشتركية والأقطار النامية مع إشارة خاصة للعراق)، (بغداد ، الجامعة المستنصرية ، الجزء الثاني ، 1986 .
- 7- الشبيبي ، سنان ، (ملامح السياسة النقدية في العراق)، (صندوق النقد العربي ، ابو ظبي، 2007).
- 8- شندي ، اديب قاسم ، (النقد والبنوك)، الطبعة الاولى ، (النجف الاشرف ، دار الضياء للطباعة والتصميم ، 2010).
- 9- صيد ، امين ، (سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات) ، الطبعة الاولى ، (بيروت ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013) .
- 10- الغالي ، عبد الحسين ، (سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية) ، (عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2011) .
- 11- الفتلاوي ، كامل علاوي والزبيدي ، حسن لطيف ، مبادئ علم الاقتصاد ، الطبعة الاولى ، (الاردن ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، 2009) .
- 12- ناقة ، أحمد أبو الفتوح علي، (نظرية الاقتصاد الكلي، مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية)، الطبعة الاولى، (الإسكندرية مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، 2001) .
- 13- نعمة ، سمير فخري ، (العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات) ، (عمان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2011) .
- 14- الوائلي، جعفر باقر علوش ، (الاقتصاد القياسي وبرنامج الكمبيوتر الاحصائي SPSS) ، الطبعة الاولى ، (بغداد ، مطبعة الرفاه ، 2009) .
- 15- الوادي ، محمود حسين و خريس ، ابراهيم محمد وعباس ، نضال علي ، (مبادئ علم الاقتصاد) ، (عمان ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، 2010) .
- 16- وهم ، بدر غيلان ، (السوق النقدية والمالية في العراق)، بغداد ، 2009.

ثانياً: البحوث والدوريات والمؤتمرات :-

- 1- داغر، محمود محمد ، معارج ، حسين عطوان مهوس ، (سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة من (2004-2012) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (21) ، العدد (84) ، (جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2015) .

- 2- الصادق ، علي توفيق و محمد ، محمد حسني ولطيفة ، نبيل عبد الوهاب ، (سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية) ، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات العدد (3) ، أبو ظبي 1997.
- 3- الصادق ، علي توفيق و الجارحي ، معبد علي و لطيفة ، نبيل عبد الوهاب ، (السياسة النقدية في الدول العربية) ، صندوق النقد العربي . سلسلة بحوث ومناقشات، العدد (2) ، أبو ظبي، 1996.
- 4- الصادق علي توفيق ولطيفة عبدالوهاب، محمد، محمد حسني، (نظم وسياسات أسعار الصرف)، أبو ظبي، صندوق النقد العربي، 1997 .
- 5- عباس، بلقاسم ، (سياسات اسعار الصرف)، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2003، العدد 23.
- 6- عبد الرحيم ، ثريا ، (تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها في التضخم ، دراسة تحليلية للمدة من 1980-2003) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (13)، العدد (48) ، (جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2007) .
- 7- عبد العزيز، سعيد علي وأبو السعود، محمدي فوزي، (العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي والنواتج الحقيقي في مصر – دراسة تحليلية قياسية)، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، العدد (1)، 2002.
- 8- غوبتا ، روبا دوتا ، (التحرك نحو مرونة سعر الصرف كيف ومتى وبأي سرعة) ، صندوق النقد الدولي، قضايا اقتصادية، العدد (38)، 2006 .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

- 1- مناحي ، افتخار محمد ، (السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع اشارة الى العراق ، اطروحة دكتوراه) ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2007 .

رابعاً: التقارير والجهات الرسمية

- 1- الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1991.
- 2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الأرقام القياسية ، نشرات سنوية متفرقة .
- 3- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي السنوي عام 2014
- 4- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، مجموعات ، ونشرات إحصائية سنوية للأعوام 2003، 2004، 2005، 2006، 2007، 2008، 2009، 2010، 2012، 2013، 2014
- 5- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، تقرير السياسة النقدية عام 2014 .

خامساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- 1- www.kibs.edu

سادساً: المصادر الانكليزية

- 1- Dornbusch ,Rudiger , " Macroeconomics" ,2011, Eleventh Edition , McGraw-Hill International , University of Washington .
- 2- Edward Shapiro," Macroeconomic analysis", (Harcourt Brace Joranovick Inc, 1982)